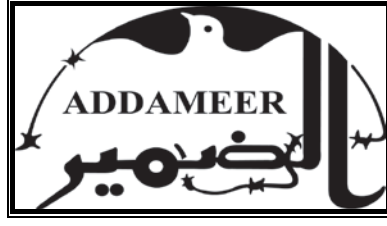


يا حرية

نشرة فصلية تصدرها مؤسسة الضمير

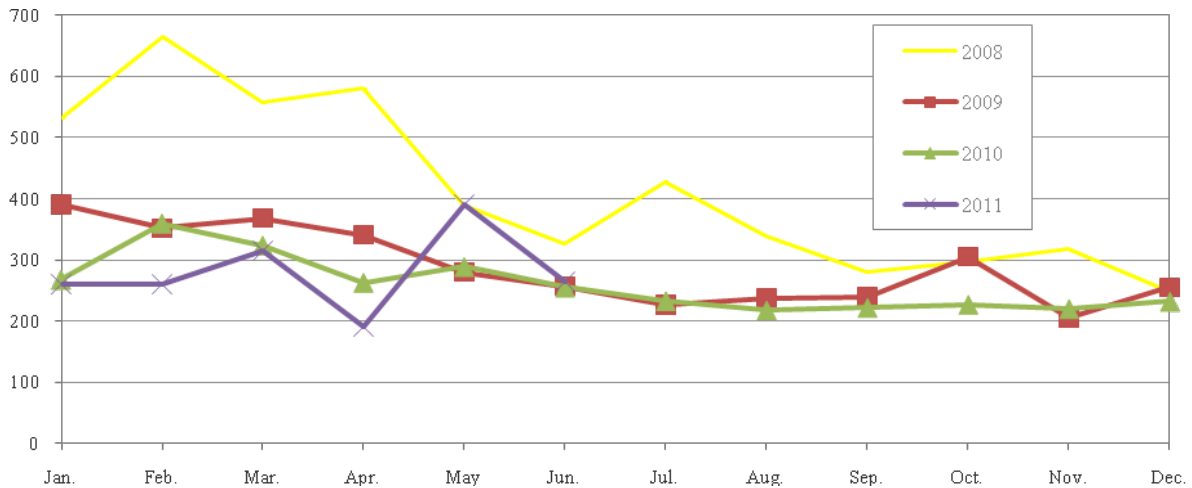


مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان
(15 نيسان - 15 تموز)

الاعتقالات الأخيرة وإحصائيات الأسرى

- 5554 عدد الأسرى السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، ويتوزعون على النحو التالي:
 - 229 معتقلاً إدارياً، منهم 4 نساء، و14 من أعضاء المجلس التشريعي.
 - 35 أسيرة فلسطينية.
 - 221 طفلاً أسيراً، منهم 39 تحت سن 16 سنة.
 - 19 أسيراً من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني.
 - 136 أسيراً أمضوا أكثر من 20 سنة داخل الأسر.
 - 178 أسيراً من مناطق 1948.
 - 647 أسيراً من قطاع غزة، منهم أسيران ضمن قانون المقاتل غير الشرعي.
 - 188 أسيراً من مدينة القدس.
 - 845 معتقلاً، هو العدد التقريبي للفلسطينيين الذين اعتقلتهم إسرائيل خلال الربع الثاني من العام 2011 (1 نيسان - 31 حزيران 2011). وهذا يمثل زيادة بنسبة 1.2% خلال الربع الأول من العام 2011، وارتفاعاً بنسبة 4.7% خلال الفترة نفسها من العام 2011.

عدد الفلسطينيين الذين اعتقلهم الاحتلال خلال الفترة بين كانون الثاني 2008 - حزيران 2011:



هذه الإحصائيات تعتمد على معلومات تم الحصول عليها من مصلحة السجون الإسرائيلية، ومن توثيقات مؤسسة الضمير، والإحصائيات الواردة في هذه النشرة حول الاعتقالات ترجع إلى تاريخ 30 أيار 2011، ويعود السبب في ذلك إلى عدم نشر مصلحة السجون للإحصائيات الأخيرة حول أعداد الأسرى والمعتقلين.

أخبار الأسرى

القدس الشرقية

العنف والمعاملة القاسية، وموجة من الاعتقالات الجماعية، والقمع في القدس الشرقية، ما تتميز به الفترة المشمولة في التقرير، لاسيما في أحياء سلوان والعيسوية ومخيم شعفاط، حيث واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف الأطفال في سلوان، وقامت بحملات الاعتقالات من خلال المداهمات الليلية لمنازلهم، أو بواسطة العملاء السريين الإسرائيليين المعروفين بالمستعربين.

في شهر أيار، تم الإبلاغ عن عدد من حالات اعتقال لأطفال، تتراوح أعمارهم بين 7 - 9 سنوات.



خلال عملية الاعتقال، كانت عائلات الأطفال تتعرض للضرب والإهانة، ولا يتم إبلاغهم بالجهة التي يأخذ جنود الاحتلال أبناءهم إليها. وبعد فترات طويلة من الاستجواب، يوجه إلى العديد من الأطفال تهم رمي الحجارة، فيتعرضون لغرامات وفترات متفاوتة من الاعتقال، ثم يتم وضعهم ضمن الإقامة الجبرية، في معظم الحالات لفترة غير محددة.

خلال الفترة التي سبقت ذكرى يوم النكبة في الـ 15 من أيار، ومع الاحتجاجات التي رافقت هذا اليوم، استشهد



الطفل ميلاد عياش (17 عاماً) برصاص جيش الاحتلال في حي بطن الهوى في سلوان في الـ 13 من أيار. واستشهد عياش بعد إصابته بالرصاص الحي في بطنه على الأغلب من قبل حارس المستوطنة، خلال اشتباك بين حرس الحدود والمستوطنين والشبان الفلسطينيين. كما رافقت هذه الفترة اعتقالات جماعية بين صفوف الشبان، فخلال شهر أيار وحده اعتقل ما يقارب 120 شخصاً.

تواصلت الاشتباكات والاعتقالات المتكررة طوال شهر حزيران. وفي إحدى الحالات، أُلقي القبض على صبي عمره 15 عاماً بعد أن ضربته سيارة جيب عسكرية في حي سلوان. وفي حالة أخرى، أصيب صبي عمره 16 عاماً

بجراح خطيرة جداً نتيجة تعرضه للضرب المبرح، ما أدى إلى الإغماء عليه أثناء اعتقاله في العيسوية. كما واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي شن الغارات المنتظمة على خيمة التضامن في حي البستان في سلوان.

وفقاً لمجموعة الرقابة الفلسطينية، اعتقل 136 مواطناً من القدس الشرقية خلال الفترة المشمولة في التقرير، أكثر من 50 منهم أطفال، ولكن إحصائيات الضمير تشير إلى أن هذا الرقم هو أعلى من المرجح، حيث وثقت حوالي 120 حالة اعتقال في القدس خلال شهر أيار وحده، وقام محامو الضمير بتمثيل 141 أسيراً خلال الفترة المشمولة في التقرير، بمن فيهم 68 طفلاً.

اعتقال أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني

خلال الفترة المشمولة في التقرير، ومقارنة بالربع الأول من العام الحالي، كانت هناك زيادة ملحوظة في عدد أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني المعتقلين المشتبه بأنهم يمثلون حركة حماس، ومن الملاحظ أن الزيادة في هذه الاعتقالات جاءت بعد التوقيع على اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس في نهاية نيسان، وعلى ما يبدو أن في هذا الأمر إشارة إلى أن إسرائيل تلجأ مرة أخرى إلى اعتقال النواب، باعتبارها وسيلة لمعاكبة الفلسطينيين على الجهود التي بذلوها لتحقيق الوحدة الوطنية. وفي المجمل، اعتقل ستة من قائمة التغيير والإصلاح أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني خلال الفترة المشمولة في التقرير، وبذلك يصبح عددهم 19 نائباً معتقلاً حتى 15 تموز 2011، من ضمنهم 14 نائباً في الاعتقال الإداري. في المقابل، تم اعتقال ثلاثة فقط من قائمة التغيير والإصلاح أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني في الربع الأول من العام 2011.

- في 3 أيار 2011، أعيد اعتقال النائب في المجلس التشريعي علي رمانين من قبل قوات الاحتلال في أريحا، ووضع في الاعتقال الإداري لمدة 3 شهور، تنتهي بتاريخ 2 آب 2011. وكان قد أفرج عنه في 19 تشرين الأول العام 2010 بعد قضائه أكثر من أربع سنوات في سجون الاحتلال، حيث كان قد اعتقل بتاريخ 29 حزيران العام 2006، كجزء من حملة الاعتقالات التي شنها الاحتلال في أعقاب أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط في 25 حزيران 2006.
- يوم 3 أيار، أصدر قرار للمرة الخامسة بعزل الأسير أحمد سعادات، عضو المجلس التشريعي، والأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لمدة ستة أشهر أخرى، تنتهي في 3 تشرين الثاني من هذا العام، وبهذا يدخل سعادات شهره الـ 28 على التوالي في العزل، يقضيها محروماً من جميع الزيارات العائلية.
- في 31 أيار، اعتقل النائب في المجلس التشريعي نزار رمضان عبد العزيز، على حاجز الكونتنيئر بالقرب من بيت لحم، ووضع رهن الاعتقال الإداري لمدة 4 أشهر، تنتهي في 30 أيلول، كما أُلقي القبض على ثلاثة أعضاء آخرين في المجلس التشريعي الفلسطيني، كانوا مرافقين له في ذلك الوقت، وأطلق سراحهم بعد ذلك بوقت قصير، أما النائب نزار عبد العزيز فقد أفرج عنه بعد قضائه 6 أشهر في الاعتقال الإداري بتاريخ 8 أيلول 2010.

- في 2 حزيران، اعتقل النائب في المجلس التشريعي، عضو قائمة التغيير والإصلاح، عبد الرحمن زيدان، خلال غارة ليلية على مدينة طولكرم، ووضع في الاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر، تنتهي في 1 كانون الأول. وكان زيدان قد اعتقل لفترة قصيرة من قبل السلطة الفلسطينية في 21 أيلول العام 2010، حيث اقتحمت قوة مشتركة من أجهزة الأمن الفلسطينية منزله وقاموا بتفتيشه، وفحصوا وثائقه الشخصية والملفات الموجودة في المنزل وصادروا بعض ممتلكاته دون تقديم مذكرة توقيف أو تفتيش.
- في 6 حزيران، تم اعتقال النائب في المجلس التشريعي، عضو قائمة التغيير والإصلاح، أحمد الحاج علي (72 عاماً)، خلال غارة ليلية على مدينة نابلس، ووضع رهن الاعتقال الإداري لمدة 6 أشهر، تنتهي بتاريخ 5 كانون الأول. هذا وكان الحاج علي قد أمضى 17 شهراً في وقت سابق في الاعتقال الإداري من كانون الأول 2007 إلى نيسان 2009.
- في 16 حزيران، أعيد اعتقال عضو التغيير والإصلاح، النائب في المجلس التشريعي، سمير القاضي خلال غارة ليلية على مدينة الخليل، ووضع رهن الاعتقال الإداري لمدة 6 شهور، تنتهي بتاريخ 28 كانون الأول. هذا وكان القاضي قد اعتقل سابقاً في 29 حزيران 2006، وحكم عليه بالسجن لمدة 42 شهراً.
- في 28 حزيران، أعيد اعتقال عضو التغيير والإصلاح، النائب في المجلس التشريعي، ناصر عبد الجواد، من سلفيت. والذي سبق أن اعتقل في 29 حزيران 2006، وحكم عليه بالسجن لمدة 42 شهراً. والان هو رهن الاعتقال الإداري.
- خلال فترة إعداد هذا التقرير، تم تجديد الاعتقال الإداري لخمسة من قائمة التغيير والإصلاح أعضاء المجلس التشريعي، وهم: محمود الرمحي، نايف رجوب، محمد عتال، خليل ربيع، عمر عبد الرزاق، حيث سيمكثون لمدة ستة أشهر أخرى في الاعتقال الإداري دون تهمة أو محاكمة.

قادة حماس المعتقلون

- موجة من الاعتقالات في صفوف قادة حماس خلال شهر أيار، استمرت طوال الفترة المشمولة في التقرير، وعلى ما يبدو أن هذه الزيادة في اعتقال الفلسطينيين المنتمين إلى حركة حماس، تأتي رداً على اتفاق الوحدة بين حركتي فتح وحماس، وإنهاء الانقسام في نهاية شهر نيسان.
- بتاريخ 4 أيار، اعتقلت القوات الإسرائيلية عيسى خيرى الجعبري، الوزير السابق في الحكومة التي شكلتها حركة حماس ما بين آذار 2006 وآذار 2007، ووضع في الاعتقال الإداري. وكان الأسير قد أطلق سراحه من سجون الاحتلال يوم 31 آذار 2010، بعد أن أمضى 14 شهراً في السجن. وكان قد اعتقل أيضاً في صيف العام 2006، عندما قامت قوات الاحتلال باعتقال مسؤولين من حماس، رداً على خطف جندي إسرائيلي على يد جماعة مسلحة في غزة، واحتجز لمدة عامين تقريباً في ذلك الوقت، وأعيد اعتقاله أيضاً في العام 2009.

- في السابع من أيار، تم اعتقال المتحدث السابق باسم حركة حماس خالد الحاج، أثناء مروره عبر نقطة تفتيش عسكرية قرب مدينة جنين، بصفته مسؤولاً وقائداً حزبياً، مثل حماس في لجنة التنسيق التي ساعدت على تمهيد الطريق لاتفاق الوحدة، وكان سابقاً في الاعتقال الإداري لأكثر من ثلاث سنوات.
- كما اعتقل عدنان أبو طبنة، في الخليل بتاريخ 12 أيار. وكان أبو طبنة قد أمضى أكثر من عشر سنوات سابقة متنقلاً بين السجون الإسرائيلية.
- قامت قوات الاحتلال أيضاً باعتقال أحد قادة حماس وهو حسين أبو كويك، بتاريخ 31 أيار. وكان أبو كويك، أمضى سابقاً 12 عاماً في السجون الإسرائيلية، ونجا من محاولة اغتيال أودت بحياة زوجته وثلاثة من أبنائه في العام 2002. وقال أبو كويك لمصادر إعلامية قبل اعتقاله إنه تم استهداف مسؤولين من حماس من أجل تهديد اتفاق المصالحة، والسيطرة أيضاً على احتجاجات يوم النكسة في الخامس من حزيران.

قادة أحزاب فلسطينية أخرى تم اعتقالهم

خلال فترة إعداد هذا التقرير، اعتقل الاحتلال أيضاً قادة من الفصائل الفلسطينية الأخرى، حيث أُعتقل بسام السعدي القائد في حركة الجهاد الإسلامي يوم 6 أيار، خلال غارة على مخيم جنين للاجئين، وحصل على 6 أشهر أمر اعتقال إداري يوم 16 أيار. ونشير إلى أن السعدي كان قد أمضى ثماني سنوات سابقة في سجون الاحتلال.

وفي 2 حزيران، اعتقل حسام خضر، عضو حركة فتح، عضو سابق في المجلس التشريعي، خلال مدهمة لمنزله في مدينة نابلس، وتم وضعه في الاعتقال الإداري، وذلك لكونه من دعاة المصالحة بين فتح وحماس.

تردي الأوضاع الاعتقالية للأسرى

أثناء خطابه في الجلسة الختامية لمؤتمر الرئاسة الإسرائيلية في 23 حزيران، وقبل أيام قليلة من الذكرى السنوية الخامسة لاختطاف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط في 25 حزيران 2006، أعلن رئيس وزراء دولة الاحتلال بنيامين نتنياهو عن تغيير في سياسة التعامل مع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية وفي ظروف اعتقالهم.

وقد أعلن نتياهو في خطابه، أن الظروف التي يعيش بها الأسرى الفلسطينيون، هي ظروف كريمة وسخية للغاية، على الرغم من الإدانة الدولية الواسعة والمتكررة من تعامل الاحتلال مع الأسرى. كما أعلن نتياهو أنه سيتم تنفيذ سلسلة من التدابير غير المعروفة، مع تحديد إجراء واحد فقط، وهو قرار بدء حرمان الأسرى الفلسطينيين من التعليم.

بعد هذا الإعلان، صعدت مصلحة السجون الإسرائيلية إلى حد كبير من سياستها ضد الأسرى، وبخاصة ما يتعلق بسياسة التفتيش العاري. وفي الأسبوع الذي أعقب تصريحات نتتياهو، حاولت مصلحة السجون إجبار ثلاثة من السجناء البارزين على التفتيش العاري، وهم: الأسير (نائل البرغوثي) عميد الأسرى الفلسطينيين صاحب أطول فترة اعتقال في سجون الاحتلال، الأسيرة (أحلام التيمي) المحكومة بالسجن 16 مؤبداً وعشرين سنة، الأسير (هيثم صالحية) المحكوم بالسجن مؤبدتين و3 سنوات ونصف. ونتيجة لرفضهم هذه السياسة، عاقبهم السجانون بوضعهم في العزل.

الحرمان من الدخول إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة لمئات المتضامنين الدوليين

في 8 تموز 2011، وضعت أسماء ما يقارب 800 اسم متضامن دولي، ليزوروا الأراضي الفلسطينية المحتلة، للمشاركة في الأنشطة السلمية في مدينة بيت لحم ضمن مبادرة "أهلاً بكم في فلسطين"، بتنظيم المجتمع المدني الفلسطيني. ونتيجة للحملة التي قامت بها إسرائيل لمنع وصول هؤلاء المتضامنين، مُنع مئات من الناشطين من



الصعود حتى إلى طائراتهم في فرنسا وسويسرا وغيرها، إلا أن 120 من هؤلاء المتضامنين تمكنوا من الوصول عبر الطائرات إلى مطار بن غوريون، وهناك منع عدد منهم بالقوة من الدخول إلى الأراضي الفلسطينية، وآخرون تم اعتقالهم واحتجزوا في السجون الإسرائيلية، ما أدى إلى وصول عدد قليل من المتضامنين. ما بين 9-13 تموز، قامت مؤسسة الضمير بزيارة

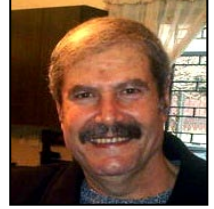
حوالي 80 معتقلاً من المتضامنين الموجودين في سجن الرملة، بعد أن منعوا من الدخول في 8 تموز، وذكر كثير من هؤلاء المتضامنين لمحامي الضمير، أنهم تعرضوا لسوء المعاملة من قبل السلطات الإسرائيلية، بما في ذلك التعرض للضرب أثناء احتجازهم في المطار، كما تركوا من دون طعام أو ماء لفترات طويلة في المطار وفي السجن.

في 13 تموز، تمكنت امرأتان استراليتان معتقلتان، من الفوز بحكمة الاستئناف ضد قرار ترحيلهما، حيث قضت المحكمة بأن رغبتهما في زيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة ليست سبباً كافياً لتبرير الترحيل. ومع ذلك، فإن المحكمة طلبت منهما الحصول على إذن من الجيش للدخول إلى الضفة الغربية في غضون 24 ساعة، أو مغادرة إسرائيل. وفي 14 تموز، تم رفض الاستئناف المقدم من امرأة ألمانية ضد قرار ترحيلها من قبل المحكمة الإسرائيلية.

حملة وقف الاعتقال الإداري

يوجد حالياً 229 معتقلاً إدارياً، 4 منهم من النساء، و 14 منهم من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني. وقد زادت النسبة بمقدار 0.05 في نيسان 2011، عندما قامت السلطات الإسرائيلية بوضع 217 معتقلاً ضمن الاعتقال الإداري دون تهمة أو محاكمة.

أحمد قطامش، هو كاتب معروف وأستاذ علوم سياسية، اعتقل في 21 نيسان، وصدر بحقه أمر الاعتقال الإداري لمدة 4 أشهر، ينتهي بتاريخ 2 أيلول. بعد الاعتقال، تم استجواب قطامش لمدة 10 دقائق فقط، وأول أمر اعتقال إداري بحقه تضمن العديد من الأخطاء. سرعان ما اتضح أن أمر الاعتقال الأول الذي صدر كان في الواقع لشخص آخر، وتم العبث



في هذا الأمر، من خلال تغيير الاسم باستخدام الطامس ليشمل الأمر اسم أحمد والتفاصيل المتعلقة به. محامي قطامش ومجموعات حقوق الإنسان الدولية، تؤكد عدم وجود أدلة ضده، وتعتبره أسير رأي. وقد رُفعت قضية قطامش إلى منظمة العفو الدولية والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب. وتجدر الإشارة إلى أن قطامش مر سابقاً بفترة اعتقال إداري لمدة خمس سنوات ونصف من 1992-1998، ما جعله واحداً من المعتقلين الذين قضوا أطول فترة في الاعتقال الإداري، دون تهمة أو محاكمة. وقد تضمنت كتاباته مذكرات تطرق فيها إلى تجاربه التي تعرض فيها للتعذيب أثناء اعتقاله. أحمد قطامش سيكون الحالة الثانية في حملة "أسرى في خطر" التي أطلقتها مؤسسة الضمير في 17 نيسان، بداية مع حالة الأسير عايد دودين.

عايد دودين، أول حالة في حملة الضمير "أسرى في خطر"، أطلق سراحه في 9 حزيران، بعد ما يقرب من 3 سنوات و 8 أشهر في الاعتقال الإداري. وفي الوقت الذي أفرج عنه، كان صاحب أطول فترة في الاعتقال الإداري، حيث أصدر بحقه 30 أمراً بالاعتقال الإداري منذ اعتقاله في تشرين الأول 2007.



- أربعة عشر من أعضاء المجلس التشريعي هم حالياً رهن الاعتقال الإداري، منهم خمسة تم اعتقالهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهم: علي سلمان رمانين، نزار عبد العزيز رمضان، أحمد الحاج علي، عبد الرحمن زيدان، سمير القاضي.

الأطفال الأسرى

اعتباراً من 15 تموز 2011 ، كان هناك 211 طفل أسير، منهم 39 تحت سن 16 عاماً. تقريباً تم اعتقال 211 طفلاً فلسطينياً تحت سن الـ 18 حتى الآن هذا العام، وقامت الضمير بتمثيل 68 طفلاً أسيراً خلال الفترة المشمولة في التقرير.

إسلام دار أيوب التميمي، 14 عاماً، اعتقل بتاريخ 24 كانون الثاني الماضي، ووضع تحت الإقامة الجبرية غير المحددة بفترة زمنية في منزله منذ 5 نيسان. خلال إجراءات المحكمة، عمل محامي إسلام على تفنيد الاتهامات والأدلة التي وجهت له، وبخاصة أن إسلام كان ممنوعاً من لقاء المحامي أو عائلته لمدة 5 ساعات، كان خلالها يتعرض لأسوأ أنواع المعاملة. وفي 16 أيار، حاول المحامي أن يطرح رأي الخبير مانفريد نواك المعني بالمقرر الخاص بالتعذيب، المتعلق بمعاملة الأطفال المعتقلين، وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة حول التعذيب، ورأي طبيب نفسي خاص بالأطفال، الذي أكد على تأثير الاعتقال على القاصرين. وقد رفض القاضي العسكري هذه العروض، وقال إن الخبراء يجب أن يظهروا شخصياً في المحكمة للإدلاء بشهادتهم. ومع ذلك، في 4 تموز، سُمع رأي الخبير النفسي الخاص بالأطفال من قبل المحكمة، وخلال ذلك الوقت طلب القاضي العسكري من الطبيب النفسي التعليق على شريط فيديو مسجل للتحقيق مع إسلام. وسوف تعقد الجلسة المقبلة في بداية شهر أيلول، مع أمل الدفاع بأن يتم الاستماع إلى شهادة السيد نواك.



محمد حلبية، اعتقل في شباط 2010، وتعرض للتعذيب والمعاملة القاسية من جانب قوات الاحتلال أثناء اعتقاله. أدين حلبية بكل التهم الموجهة له يوم 6 حزيران بعد عام وأربعة أشهر من اعتقاله. وعلى الرغم من أن القاضي العسكري الإسرائيلي قال بصراحة: إنه يعتقد أن حلبية قد تعرض للتعذيب، فإنه في الحكم عليه قال إن التعذيب لم يؤثر على اعتراف الأسير. حلبية البالغ من العمر 17 عاماً الآن، صدر بحقه حكم بالسجن 3 سنوات في 19 تموز 2011.



الأسيرات الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية

حتى تاريخ 15 تموز 2011، كان هناك 35 أسيرة فلسطينية يقبعن في سجون الاحتلال، موزعات على سجنى هشارون والدامون داخل إسرائيل. وخلال الثلاثة شهور الماضية، تم اعتقال ما لا يقل عن 12 أسيرة فلسطينية على يد قوات الاحتلال، أطلق سراح أسيرتين منهن بعد التحقيق.

- في 21 نيسان، أفرج عن الأسيرة شيرين العيساوي، وهي محامية من العيسوية في القدس المحتلة، بعد ما أمضت سنة كاملة في السجن، انتظراً للانتهاء من محاكمتها.

- كما أفرج عن الأسيرة نيلي صفدي (34 عاماً) من نابلس في 12 تموز. وكانت الصفدي قد اعتقلت على يد قوات الاحتلال في 11 تشرين الثاني 2009، وحكم عليها بالسجن لمدة 20 شهراً، وتعرضت خلال التحقيق معها إلى العديد من وسائل التعذيب النفسي والجسدي وسوء المعاملة، والحرمان من النوم ومن زيارة والدتها، وتعرضت للشتم والإهانات، ووضعت في الاعتقال في قسم من سجن هشارون يحتوي على سجينات مدنيات إسرائيليات، ما كان يعرضها يومياً للاعتداءات والإهانات اللفظية من قبلهن.
- خلال فترة إعداد هذا التقرير، وضعت علياء الجعبري (41 عاماً) من الخليل، في الاعتقال الإداري لمدة 6 شهور، تنتهي بتاريخ 14 آب، وكانت الجعبري قد اعتقلت في 15 شباط 2011.
- في 6 تموز، اعتقلت بشرى الطويل (18 عاماً) من رام الله، وهي ابنة رئيس بلدية البيرة جمال الطويل، وابنة الأسيرة السابقة منتهى الطويل (التي تم إطلاق سراحها في 1 شباط 2011، بعد ما أمضت 358 يوماً في الاعتقال الإداري)، واعتقلت بشرى من بيت والدها بعد مدهمة البيت من قبل قوات الاحتلال ومصادرة الكمبيوترات والملفات والوثائق الشخصية، ومنذ 15 تموز، لا تزال بشرى قيد الاعتقال للتحقيق معها.
- بعد يومين من اعتقال بشرى (في 8 تموز)، أقدمت قوات الاحتلال على اعتقال بيسان محمود أبو بكر (21 عاماً)، على حاجز قريب من رام الله، وهي ابنة عضو المجلس التشريعي الفلسطيني عن حركة فتح نجاه أبو بكر، وأطلق سراحها بعد يومين من الاعتقال.

المدافعون عن حقوق الإنسان والاعتقالات المتعلقة بالجدار

الاعتقالات المتعلقة بالانشطات والمسيرات والمظاهرات ضد الجدار والاستيطان، استمرت خلال فترة إعداد هذا التقرير. والأطفال والشبان يتم اعتقالهم والتحقيق معهم، ويستخدم العنف والضرب ضدهم، دون حضور محاميهم، أو أي شخص من العائلة، وذلك لإجبارهم على الاعتراف، وللحصول على المعلومات من المعتقل حول تنظيم المظاهرات ومن يقوم بتنظيمها.

اعتباراً من 1 تموز 2011، كان هناك ما لا يقل عن 197 حالة موثقة لاعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان هذا العام. ويشمل هذا الرقم أولئك الذين يشاركون في المظاهرات الأسبوعية ضد الجدار والاستيطان في الضفة الغربية، وسكان القدس الشرقية المحتجين على سياسات الاحتلال التوسعية، وأيضاً الفلسطينيين الذين شاركوا في المظاهرات السلمية في يوم النكبة في 15 أيار. ومن هؤلاء المعتقلين هناك حوالي 120 معتقلاً تحت سن 18 سنة، ومنهم من لم يتجاوز 14 عاماً.

حتى تاريخ 15 تموز 2011، كان هناك على الأقل 47 معتقلاً فلسطينياً من المدافعين عن حقوق الإنسان ومطالبيين بإسقاط الجدار، يقعون في سجون الاحتلال الإسرائيلي، من قرى نعلين، وبلعين، والنبي صالح، وبيت أمر، وسلوان، فمن نعلين هناك أسير واحد على الأقل، ومن بلعين هناك 16 طفلاً أسيراً وشابان، ومن النبي صالح

يوجد حالياً 8 أسرى، ومن بيت أمر هناك 20 أسيراً قاصراً، أما من سلوان فهناك 7 أسرى. ولم يكن هناك أي أسير من قرية المعصرة من المدافعين عن حقوق الإنسان خلال فترة إعداد التقرير.

محاكمة باسم وناجي التميمي

بعد أكثر من شهرين من الاعتقال، بدأت محاكمة باسم التميمي، منسق اللجنة الشعبية في قرية النبي صالح، بتهمة تنظيم الاحتجاجات والمسيرات في القرية، وكان اعتقاله بتاريخ 24 آذار. خلال المحاكمة أنكر باسم ما وجه إليه من تهمة تنظيم مسيرات غير مرخصة، والتحريض على رمي الحجارة، وعرقلة سير العدالة، وتقديم المشورة والنصح للشبان عن كيفية التصرف إذا تم استجوابهم من قبل الاحتلال.



خلال جلسة الاستماع يوم 27 حزيران، قرر القاضي تأجيل محاكمة باسم لمدة شهرين لتاريخ 28 آب.

ناجي التميمي، وهو ناشط آخر في اللجنة الشعبية في قرية النبي صالح، اعتقل بتاريخ 6 آذار، وحكم عليه يوم 27 حزيران بالسجن الفعلي لمدة عام واحد، وعامين مع وقف التنفيذ، بحجة دوره في تنظيم المظاهرات ضد الجدار.

بلعين

في 21 حزيران 2011، وبعد ست سنوات من المظاهرات والاحتجاجات، بدأت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتفكيك جزء من جدار الضم والفصل المقام على أراضي قرية بلعين. وقد جاءت هذه الخطوة بعد أربع سنوات تقريباً من قرار المحكمة العليا، بأن المقطع من الجدار الذي يقطع 490 فداناً من أراضي القرية بصورة غير قانونية، يجب هدمه وإعادة توجيئه. وفي قرار المحكمة العليا الإسرائيلية في أيلول 2007، رُفضت حجة إسرائيل بأن هناك



حاجة أمنية لوجود الجدار في المنطقة المتاخمة لمستوطنة موديعين عيليت. وفي الفترة الواقعة بين صدور أمر المحكمة وبداية تفكيك الجدار، استشهد اثنان من المتظاهرين وأصيب الكثير منهم برصاص جنود الاحتلال، كما اعتقل العديد خلال الاحتجاجات الأسبوعية التي تقام في القرية.

مقطع الجدار الذي تم تفكيكه في بلعين يبلغ طوله 2.7 كم، وسيتم استبداله بمسار جديد يبلغ طوله 3.2 كم، وعلى الرغم من هذه الخطوة، فإن الاحتلال سيرجع فقط ما يقارب 150 فداناً إلى أهالي القرية، وسيستولي على 330 فداناً على "الجانب الإسرائيلي" من الجدار.

أعلنت اللجنة الشعبية لقرية بلعين، أنها ستبدأ بإقامة المباني والتجمعات السكنية على الأراضي التي تم استرجاعها، كإستراتيجية تهدف لتدعيم حقهم في الوجود على تلك الأرض. ومع ذلك، ولأن هذه الأرض تعتبر منطقة (C)

(الأراضي التي تقع تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة من ناحية الأمن والإدارة)، سيكون على الفلسطينيين إصدار تراخيص بناء من إسرائيل. على النقيض من ذلك، يتم إعطاء المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية تصاريح خلال مرحلة ما بعد البناء، على الرغم من أن هذه المستوطنات غير قانونية وفقاً للقانون الدولي. فالحي المسمى بحي ماتتياهو شرق مستوطنة موديعين عيليت المقامة على أراضي قرية بلعين ليس سوى مثال واحد على إعطاء تصاريح للمستوطنات بأثر رجعي. قرية بلعين وأهاليها يعتزمون مواصلة الكفاح من أجل استرجاع باقي أراضيهم المصادرة التي التهمها الجدار.

اعتقالات يوم النكبة

قامت قوات الاحتلال باعتقال عدد كبير من المدافعين عن حقوق الإنسان، أثناء الاحتجاجات التي رافقت ذكرى يوم النكبة. ولوحظ خلال ذلك اليوم، توجه الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وسوريا إلى الحدود مع دولة الاحتلال، في محاولة منهم للدخول والوصول إلى المناطق التي هجر آباؤهم منها، ما أدى إلى استشهاد 14 شاباً

كانت هناك مظاهرات برصاص قوات الاحتلال، كما واحتجاجات في الضفة الغربية الرسمية مع الاحتلال كحاجز الولجة بالقرب من بيت لحم، تم أيار، بينهم 11 طفلاً، منهم توأم والناشط مازن قمصية. وفي حي اعتقل حوالي 73 ناشطاً خلال



اعتقال ما لا يقل عن 10 آخرين في يوم النكبة (5 حزيران). وفي قطاع غزة، استشهاد شاب أثناء تقدم المئات من المواطنين في المسيرات نحو معبر إيرز. وتقول إحصائيات المنظمين لهذه المسيرات إنه تم اعتقال ما يقارب 10 أشخاص من المشاركين في المظاهرات، بالإضافة إلى عدد كبير من الجرحى.

الأخبار القانونية

الانتخابات البلدية الفلسطينية

على الرغم من الإعلان في شهر شباط، عن أن انتخابات البلديات سوف تتم في شهر تموز، بعد اتفاق المصالحة بين فتح وحماس، فإن السلطة الفلسطينية أعلنت يوم 17 أيار تأجيل الانتخابات إلى 22 تشرين الأول، من أجل إعطاء لجنة الانتخابات المركزية المزيد من الوقت لتتمكن من إجراء الانتخابات في الضفة وغزة في وقت واحد.

قانون المقاطعة

أقرت الكنيست الإسرائيلية في جلستها بتاريخ 11 تموز 2011، ما سمي "بقانون المقاطعة"، والقاضي بفرض عقوبات ضد الأشخاص أو المنظمات أو الجهات أو الشركات التي تفرض أو تدعو إلى مقاطعة المستوطنات والمنتجات الصادرة عنها أو عن إسرائيل، بأغلبية 47 صوتاً. وعليه، فقد أصبح ما يسمى بقانون المقاطعة قانوناً نافذاً، "قانون لمنع الضرر عن دولة إسرائيل من خلال المقاطعة - 2011".

ويُعرّف قانون المقاطعة بطريقة واسعة وغامضة، بحيث يقيد مجموعة كاملة من الأنشطة التي تهدف إلى مناهضة الاحتلال سلمياً.

وتجدر الإشارة إلى أن القانون يتيح لكل الفئات المتضررة من المقاطعة، المطالبة بتعويضات، فعلى سبيل المثال، يقوم المستوطنون بالمطالبة بتعويضات مدنية دون الحاجة إلى إثبات الضرر الفعلي.

وقد أعلنت جماعات حقوق الإنسان الإسرائيلية بأنها تخطط للتصدي للقانون، وتسعى إلى إسقاطه في المحكمة العليا.

أخبار الأمم المتحدة

خلال الفترة المشمولة في التقرير، قدمت مؤسسة الضمير شكوتان لفريق الأمم المتحدة، المعني بمسألة الاعتقال التعسفي باسم أحمد قطامش وعابد دودين، وهما أول حالتين ضمن حملة أسرى في خطر. في 17 أيار، أعلنت السلطة الفلسطينية عن نيتها السعي إلى الانضمام الكامل إلى عضوية الأمم المتحدة، بالإضافة إلى الاعتراف الدولي بدولة فلسطينية على حدود العام 1967. وسيتم اعتماد إستراتيجية ذات شقين في مجلس الأمن والجمعية العامة في أيلول 2011. الطلب الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة سيقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة الذي بدوره سيرسله إلى مجلس الأمن للتوصية به، وإذا حصل الطلب على توصية من مجلس الأمن، سيتم التصويت عليه في الجمعية العامة. الاعتراف الدولي بدولة فلسطين سيتم تناوله من ناحية أخرى مباشرة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعلى الأرجح من خلال قرار ترعاه جامعة الدول العربية التي تدعو إلى مثل هذا الاعتراف.

الأحداث القادمة

من 20-29 تموز، ستقوم اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس بحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، بإجراء مقابلات مع شهود من غزة (21-24 تموز)، وفي عمان (26-27 تموز) في إطار التحضير للتقرير السنوي للجمعية العامة. واحد من المواضيع التي سوف تركز عليها اللجنة الخاصة هو الاعتقال

التعسفي واعتقال الأطفال، وبخاصة في القدس الشرقية. محامي مؤسسة الضمير محمود حسان سيكون حاضراً مع اللجنة ليحيطها علماً بكافة المعلومات الخاصة بهذه المسألة.

يوم 26 تموز، سيقوم مجلس الأمن الدولي بإجراء نقاش حول الشرق الأوسط، ومن المرجح خلالها أن تتم مناقشة عضوية فلسطين في الأمم المتحدة وإقامة الدولة الفلسطينية، وسيكون هذا الأمر رسمياً للمرة الأولى. ومع الدورة الاستثنائية الـ 66 للجمعية العامة التي تبدأ يوم 13 أيلول 2011، تردد كثيراً أنه سيكون هناك قرار يدعو إلى الاعتراف بدولة فلسطينية على حدود العام 1967، سيقدم في 21 أيلول 2011.

في دورتها الـ 66، سوف تناقش الجمعية العامة أيضاً التقرير السنوي للمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967، وكذلك سيعاد النظر في تقرير غولدستون، حسب ما طلب من قبل مجلس حقوق الإنسان في دورته الـ 16.

المقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير، فرانك وليام لارو، الذي كان من المقرر أن يزور الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل في أول كانون الثاني، وثم في أيار، سيقوم على الأرجح بهذه الزيارة في تشرين الثاني. وتتضمن مسؤولية المقرر الخاص، جمع كل المعلومات التي لها علاقة بالتمييز والتهديد، أو استخدام العنف والمضايقات التي تستهدف الأشخاص الذين يسعون إلى ممارسة أو تعزيز حقهم في ممارسة حرية الرأي والتعبير.

أخبار الاتحاد الأوروبي

في 14 حزيران، عبر الاتحاد الأوروبي في مقال قدمه أمام مجلس حقوق الإنسان، عن تأييده للفلسطينيين والإسرائيليين المدافعين عن حقوق الإنسان، من خلال الاحتجاجات السلمية ضد الجدار والمستوطنات. والمقلق أن هذه الحقوق تم تقليصها، وما زال عدد من المتظاهرين معتقلين بسبب تظاهرتهم واحتجاجهم السلمي، كما حصل في السابق مع عبد الله أبو رحمة الذي اعتقل على خلفية مشاركته في التظاهرات السلمية، وقام الاتحاد الأوروبي بمراقبة محاكمة باسم التميمي، التي كانت بتاريخ يوم 5 حزيران أمام المحكمة العسكرية الإسرائيلية في عوفر. في 15 حزيران، بعث رئيس البرلمان الأوروبي جيرزي بوزيك، برسالة كرد على الرسالة التي بعثت من قبل 28 عضواً من أعضاء البرلمان الأوروبي، يعربون فيها عن قلقهم العميق بخصوص حقيقة شركة G4S، التي تعمل في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية وفي السجون الإسرائيلية، كما توفر الأمن في البرلمان الأوروبي. وفي رده على هذه الرسالة، كتب بوزيك إن شركة G4S لم تنتهك القانون الدولي من خلال ما تقوم به من أنشطة في القدس الشرقية، ولكن مع ذلك فإنها قررت الانسحاب من عدد من العقود في أقرب وقت ممكن.

الأحداث القادمة

من المقرر أن يقوم وفد من البرلمان الأوروبي بزيارة إلى فلسطين في نهاية شهر آب، لتعزيز العلاقات مع المجلس التشريعي الفلسطيني، وسيعقد الاجتماع الحادي عشر بين البرلمان الأوروبي والمجلس التشريعي الفلسطيني في الفترة بين 1 و5 أيلول في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

أخبار مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان



بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني في 17 نيسان، أطلقت مؤسسة الضمير حملة جديدة تسمى "أسرى في خطر"، التي تركز على الأسرى الذين تعرضوا لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتقال الإداري لمدة طويلة، والعزل، والإهمال الطبي، والتعذيب. الحالة الأولى ضمن هذه الحملة ركزت على الأسير عايد دودين، الذي يعتبر المعتقل الذي مكث أطول مدة في الاعتقال الإداري، حتى تم الإفراج عنه بتاريخ 9 حزيران 2011. والحالة الثانية في هذه الحملة هو الأسير أحمد قطامش، وهو مؤلف

وكاتب وناشط سياسي فلسطيني، كان قد أمضى 5 سنوات ونصف في الاعتقال الإداري في السابق، ومؤخراً تم اعتقاله ووضع في الاعتقال الإداري.

نشرت مؤسسة الضمير تقريرها السنوي عن الانتهاكات في سجون السلطة الفلسطينية، وقد ركز التقرير على الاعتقال التعسفي لدوافع سياسية وانتهاكات حقوق المعتقلين من قبل قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، ما بين كانون الثاني 2009 وأيلول 2010.

نظمت وحدة الضغط والمناصرة في مؤسسة الضمير جولة لأحد موظفيها في بريطانيا، من 27 حزيران - 8 تموز، بهدف رفع مستوى الوعي عن السجناء السياسيين، وبناء اتصالات مع الجماعات المختلفة في المملكة المتحدة، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون، ونقابات العمال والطلاب والناشطون. خلال الجولة، اجتمع الموظف المبعوث مع أطراف وجماعات عدة، كان من بينها خاصة حملة التضامن مع فلسطين، والجمعيات الطلابية الفلسطينية هناك، والجماعات الداعمة في جميع أنحاء المملكة المتحدة.

الأحداث القادمة



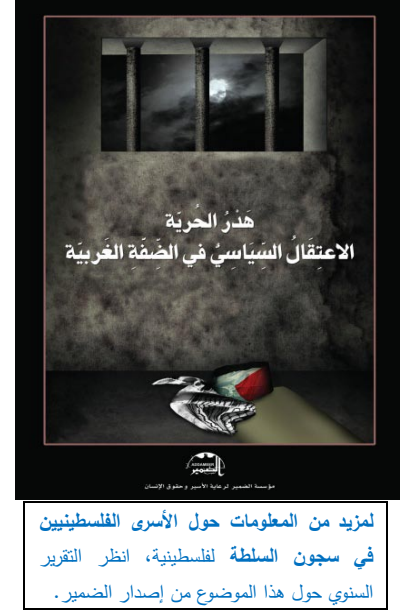
تستعد الضمير لإطلاق موقعها الإلكتروني خلال الشهر القادم ليحل محل موقعها الحالي www.addameer.info. الموقع الجديد سيسهل عملية التصفح، وللاطلاع على أخبار الأسرى ونشاطات الضمير أولاً بأول. كما

سيضمن الموقع الوسائط المتعددة، وإحصائيات شهرية عن الأسرى، وإنشاء قاعدة بيانات عن الأسرى من خلال البروفايلات الخاصة.

اعتقالات السلطة الفلسطينية وأخبار المعتقلين

الاعتقال السياسي ما زال مستمراً على الرغم من اتفاق المصالحة الوطنية

كان توقيع اتفاق المصالحة (اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني) في القاهرة يوم الرابع من أيار الماضي، باعثاً للأمل في إنهاء ملف الاعتقال السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما تضمنه من اعتراف حركتي فتح وحماس بممارسة أجهزتهما الأمنية للاعتقال السياسي بعد طول إنكار من قبل الحركتين، وإمعانها في إطلاق صفة الجنائين أو الأمنيين عليهم، سيما أن الاتفاق أكد على "تحریم الاعتقال على خلفية الانتماء السياسي أو دون إجراءات قضائية"، ونص على أن "يقوم كل طرف بالإفراج عن المعتقلين الموجودين لديه من الفصائل كافة فور توقيع الاتفاقية"، ومن ثم "تستمر الجهود المبذولة بمشاركة مصرية لإغلاق ملف الاعتقالات نهائياً" بعد توقيع الاتفاق، الأمر الذي أشاع جواً من التفاؤل لدى أهالي المعتقلين والعديد من الأوساط الحقوقية والسياسية.



إلا أن واقع الحال، ومن خلال متابعتنا لهذا الملف، رسداً وتوثيقاً وتمثيلاً قانونياً، بالإضافة إلى ما يرشح من معلومات وتقارير من قبل الفصائل ووسائل الإعلام، يشير إلى استمرار الاعتقال السياسي، وإن بوتيرة أقل من الفترة التي سبقت توقيع الاتفاق، وهو ما يعني الاستمرار في هدر حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وما يتسببه ذلك من ضرر مجتمعي يطال النسيج الاجتماعي والسلام الأهلي، ويهدد جدياً بنسف اتفاق المصالحة.

حتى اللحظة، يقبع في سجون السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، ما يقارب (200) معتقل سياسي، معظمهم من حركة حماس، ويتوزع البقية على حركة الجهاد الإسلامي، وحزب التحرير، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، منهم من يقضي مدة حكمه الصادر من قبل المحاكم العسكرية، ومنهم من يحاكم أمام المحاكم ذاتها، على الرغم من مخالفة ذلك لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني الذي نص في المادة (2/101) على أن "تتشأ المحاكم العسكرية بقوانين خاصة، وليس لهذه المحاكم أي اختصاص أو ولاية خارج نطاق الشأن العسكري"، وهو ما أكدته محكمة العدل العليا في العشرات من القرارات الصادرة عنها في هذا الشأن، ومنهم من أحيل إلى القضاء المدني وما زال يحاكم، على الرغم من عدم وجود أدلة ترقى إلى حد إقامة الاتهام ضدهم، وبالتالي تحريك الدعوى الجزائية، وهو ما ثبت من خلال تبرئتهم أمام المحاكم المدنية.

وفي سجون الحكومة المقالة في قطاع غزة، يقبع ما يقارب (50) معتقلاً سياسياً معظمهم من حركة فتح، فيما البقية ينتمون للسلفية الجهادية.

وعلى الرغم من حصول بعض المعتقلين على قرارات إفراج من محكمة العدل العليا، ومن المحاكم المدنية على اختلافها، فإن الأجهزة الأمنية ما زالت تمتنع عن التنفيذ، كما حدث على سبيل المثال لا الحصر مع معتقلين اثنين لدى المخابرات العامة في مدينة بيت لحم، حيث قضت محكمة الصلح برفض طلب النيابة العامة تمديد توقيفهما، وقررت بالتالي الإفراج عنهما، ومع ذلك يمتنع الجهاز عن التنفيذ في مخالفة واضحة للقانون الأساسي الفلسطيني، الذي، بموجب المادة (106)، يعتبر الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية أو تعطيل تنفيذها، جريمة يعاقب عليها القانون بالحبس والعزل من الوظيفة وتستوجب تعويض المتضرر.

عدا ذلك، ما زالت الأجهزة الأمنية مستمرة في انتهاك حقوق المعتقلين بتوكيل محام، وتذهب إلى حد منع المحامي من الزيارة كما حدث مؤخراً مع محامي "الضمير" لدى محاولته زيارة معتقلين لدى المخابرات العامة أحيلاً إلى النيابة العامة المدنية، على الرغم من أن القانون الأساسي كفل حق المعتقلين في الاتصال بمحامٍ (المادة 12)، كما أن المادة (103) من قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001، تقضي بجواز اتصال المحامي بالمعتقل في أي وقت يريد دون قيد أو رقابة.

وعليه، وانطلاقاً من حرصنا على ضرورة احترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية وتعزيز مبدأ سيادة القانون بمفهومه الجوهري، فإننا نطالب السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة والحكومة المقالة في قطاع غزة المحتل بـ:

- الشروع الفوري بتطبيق بنود اتفاق المصالحة، بعيداً عن الثنائية والمحاورة.
- الإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين كافة دون قيد أو شرط، بما يؤسس لوأد ملف الاعتقال السياسي نهائياً.
- إلزام الأجهزة الأمنية بصفقتها مكلفة بإنفاذ القانون، بصون حقوق الإنسان وحياته الأساسية تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة العلنية.
- إلزام الأجهزة الأمنية بالانصياع لقرارات المحاكم على اختلاف درجاتها، احتراماً لمبدأ الفصل بين السلطات، وبما يضمن استقلالية السلطة القضائية.

وختاماً، يحدونا الأمل دوماً في أن يتم إغلاق ملف الاعتقال السياسي نهائياً، بما يضمن احترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية، ويعزز مبدأ سيادة القانون بمفهومه الجوهري، آمليين مع إصدار النشرة القادمة، أن يكون ملف الاعتقال السياسي قد أُغلق، وأن يتم تبييض السجون الفلسطينية من المعتقلين السياسيين كافة.

عن الضمير: مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة، غير ربحية، تعنى بقضايا حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، وفي مقدمتها حقوق المعتقلين السياسيين في السجون الإسرائيلية.

تأسست مؤسسة الضمير في مدينة القدس المحتلة في العام 1992 بمبادرة من شخصيات حقوقية وقانونية وسياسية، بهدف تقديم الدعم القانوني للأسرى والمعتقلين السياسيين، والتعريف بمعاناتهم ونصرة قضيتهم العادلة. وبعد إنشاء سلطة الحكم الذاتي في الأرض الفلسطينية المحتلة، عملت مؤسسة الضمير على محاربة الاعتقال السياسي من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية.

لمزيد من المعلومات حول الأسرى الفلسطينيين، الرجاء الاتصال بنا على العناوين التالية:

الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان

العنوان البريدي: 17338، القدس

هاتف رقم: 297 0136 / 296 0446 (0) 972+

فاكس رقم: 296 0447 (0) 972+

[أيميل: info@addameer.ps](mailto:info@addameer.ps)

الصفحة الإلكترونية: www.addameer.info